المغرب يراهن على المغتربين للاستثمار في الاقتصاد التضامني

يسعى المغرب إلى الاستفادة من المغتربين لتسريع الاستثمار في الاقتصاد التضامني، وذلك بإبرام اتفاقية تنظم أطر هذا التعاون لحشد الدعم للطبقات الهشة وتسهيل انخراط المهاجرين في خطط الدولة وذلك بالتشجيع على توجيه أموال المغتربين للاستثمار في تفكيك الفقر، ما من شأنه المساهمة في دفع النمو وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أرست الحكومة المغربية قواعد جديدة للاستثمار في الاقتصاد التضامني، من خلال اتفاقية تعاون مع المغاربة المغتربين، بهدف حشد الدعم للحدّ من التفاوت الاجتماعي ومحاربة الفقر، حيث تحاول السلطات الاستفادة من الثروة الاقتصادية التي تمثلها شريحة المهاجرين.

وفي هذا السياق وقعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومكتب تنمية التعاون الاثنين، اتفاقية تعاون لتعبئة المغاربة المقيمين بالخارج للمساهمة في تطوير الاقتصاد الاجتماعي ومواكبة التعاونيات بالمغرب.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء أسس شراكة بين الوزارتين، عن طريق وضع برنامج عمل للتعاون والتنسيق بشأن القضايا المرتبطة بتطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عبر مواكبة تطور التعاونيات وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع لتوسيع شبكات الأمن الاجتماعي ومحاربة الفقر.

والهدف من هذه المبادرة حسب نادية فتاح العلوي، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ضمان استفادة التعاونيات التي تنشط في جميع فروع النشاط الاجتماعي.

وأكد الخبير الاقتصادي هشام رحموني لـ"العرب"، أنه "رغم أن القطاع العقاري يتصدر المجالات التي تتركز فيها استثمارات مغاربة المهجر داخل المغرب، إلا أنه بالنظر للتسهيلات، التي يمنحها المغرب، فهناك شريحة من المغاربة المهاجرين يستثمرون في القطاع التضامني ومنه السياحة القروية المسماة بسياحة القرب والتي تدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

ولتفعيل هذه الخطط من المنتظر وضع برنامج عمل على مدى 2021-2030 لمواكبة نحو 80 في المئة من تعاونيات الصناعة التقليدية والسياحة، لتحقيق مساهمة فعالة في التنمية المحلية.

وتشكل هذه الاتفاقية فرصة لتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار والمساهمة في تنمية المجالات الترابية، عبر تأسيس تعاونيات أو الانخراط في التعاونيات القائمة، والاستفادة من جميع الخدمات المقدمة.

> **7.2**
> مليار دولار قيمة تحويلات المغتربين خلال العام 2020 حسب البنك المركزي

وأكد عبدالله بوصوف الأمين العام لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، على الدور الحيوي لمغاربة العالم في جميع منظومات المغرب، ومساهمتهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الاجتماعي وفي الإشعاع المغربي بالخارج.

وسيقوم مكتب تنمية التعاون على مواكبة تنمية وتطوير التعاونيات، وتوجيه أفراد الجالية الراغبين في مدّ يد العون بمختلف أشكاله إلى التعاونيات القائمة أو إحداث تعاونيات جديدة.

وركز يوسف حسني المدير العام لمكتب تنمية التعاون، على الدور الذي لا غنى عنه للقطاع التعاوني في التنمية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الإطار القانوني المشجع والأطر ذات الكفاءة العالية، التي توفر مواكبة للتعاونيات.

وشددت نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المغاربة المقيمون بالخارج كفاعلين أساسيين في التنمية المحلية، وسيتم تقديم الدعم والمساعدة في إطار برامج دعم القدرات والتدريب بمساعدة الكفاءات المغربية المختصة المقيمة بالخارج.

وتدخل هذه الاتفاقية في إطار تنزيل البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج بهدف تعزيز مساهمتها في مختلف المحطات التنموية الوطنية.

ومن المتوقع إبرام اتفاقية بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ووزارة الاقتصاد والمالية، من أجل إعادة النظر في شروط الاستفادة من صندوق التحفيز الخاص باستثمارات المغاربة المقيمين في الخارج.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج شددت الوزيرة على رفع كل العراقيل التي يواجهها المغاربة الراغبون في الاستفادة من صندوق التحفيز، لتجسيد التطبيق الفعلي للمساواة بين المغاربة في الداخل والخارج وتوسيع مساحة العروض الاستثمارية.

وقال خبراء اقتصاد إن السياسة التشجيعية، التي تتبعها الدولة باتجاه الجالية المقيمة في الخارج من خلال وضع معايير خاصة باستثماراتهم في قطاعات الاقتصاد التضامني، كانت وراء ارتفاع تحويلات المغاربة خلال السنوات الأخيرة.

ويمثل المغتربون ثروة اقتصادية للبلد، حيث يمثلون مصدرا للعملة الصعبة ورافدا أساسيا للنمو، وتكشف بيانات بنك المغرب (البنك المركزي) أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، من المتوقع أن تعرف شبه استقرار في حدود 65.8 مليار درهم (حوالي 7.2 مليار دولار) عام 2020، فيما سترتفع إلى نحو 7.8 مليار دولار عام 2021، ثم 8 مليارات دولار عام 2022.

غبار الركود يلف البتراء

السياحة الأردنية تتحمل الجزء الأكبر من خسائر كورونا

حزم التحفيز الحكومية تفشل في انتشال القطاع من الركود

تحمل قطاع السياحة الأردني الضريبة الأكبر للإغلاق الاقتصادي حيث راكم فايروس كورونا الغبار على مدينة البتراء الأثرية وغيرها من المرافق، ما حرم البلد من إيرادات مهمة في ظل سعيه المحموم لدفع الاقتصاد ومواجهة نقص الموارد.

عمان - اصطدمت خطط الحكومة الأردنية لدفع السياحة بانتشار فايروس كورونا الذي حول المرافق السياحية إلى مدن تسكنها الأشباح وتسبب في خسائر كبيرة، ما قطع آمال الإنعاش الأخيرة للاقتصاد المنهك في ظل نقص الموارد والاعتماد الشديد على المساعدات الدولية.

ويتجلى هذا المشهد في عمان من خلال الوجهات السياحية والمطارات الخاوية من المسافرين، بسبب الإغلاقات المتواصلة وبات القطاع السياحي يئن تحت وطأة الركود والخسائر الكبيرة.

وقدرت منظمة السياحة العالمية خسائر عائدات السياحة الدولية لعام 2020 بنحو 1.1 تريليون دولار، حيث تراجع عدد المسافرين الدوليين هذا العام بواقع 70 – 75 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وللتصدي لتداعيات جائحة كورونا، سخّرت الحكومة إمكاناتها لإنقاذ السياحة التي تعد رافدا مهما للاقتصاد واتخذت جملة من الإجراءات حيث ضخت أكثر من 30 مليون دينار، (حوالي 42.3 مليون دولار) لتوفير السيولة اللازمة ولتمكين المنشآت السياحية من الحفاظ على العمالة، واستئناف النشاط.

وتضمنت الإجراءات إعفاء مهنيي القطاع السياحي من الرسوم والغرامات المترتبة على تجديد التراخيص المستحقة لعام 2020، وإعفاء المستثمرين في المواقع السياحية والأثرية ومراكز الزوار من رسوم الإدارة والتشغيل والإيجارات.

وشملت الإجراءات إقرار برنامج القروض الميسرة، الذي أعلن عنه البنك المركزي، بالتنسيق مع الشركة الأردنية لضمان القروض وهيئة تنشيط السياحة.

وقررت الحكومة توجيه مخصصات موازنة هيئة تنشيط السياحة لدعم السياحة الداخلية، وخصصت دعما ماليا لمساعدة السياحة المحلية، للحفاظ على مكانة المنتجات والخدمات واستدامتها، وتخصيص 5 ملايين دينار إضافية لدعم الفعاليات والأنشطة المحلية.

وجرى التنسيق مع كبرى شركات التجارة الإلكترونية العالمية، للمساهمة في تسويق وتوفير منصة متخصصة للمنتجات الحرفية التقليدية الأردنية ومنتجات البحر الميت.

وتمت دعوة مزودي الحرف التقليدية ومنتجات البحر الميت للتواصل مع وزارة السياحة لتعريفهم بأسس ومعايير تسويق وبيع منتجاتهم من خلال المنصات الإلكترونية.

وعملت وزارة السياحة والآثار على تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات في المواقع السياحية والأثرية الداخلية خلال توقف الحركة السياحية، وللتخفيف من الخسائر التي لحقت بالمطاعم السياحية بسبب الإغلاقات والحظر الجزئي.

وأطلقت الوزارة منصة خاصة لاستقبال الطلبات من المطاعم التي ترغب بتقديم خدمة التوصيل والمناولة وفق الاشتراطات والإجراءات الموجودة في دليل إرشادات وإجراءات تدابير السلامة والوقاية الصحية المتبعة للحد من انتشار فايروس كورونا.

وفي شهر يونيو الماضي، نفذت السلطات الأردنية خططها لإنعاش الاقتصاد بإعادة فتح المدن السياحية لتحريك عجلة الاقتصاد وطي صفحة خسائر الوباء.

ووافقت الحكومة الأردنية على عودة عمل مدن التسلية والترويج السياحي في المنتجعات السياحية إضافة إلى تشغيل مدن ومحلات الألعاب الترفيهية ضمن إجراءات تخفيف الحظر على المنشآت الاقتصادية.

وفتح الأردن معظم الشركات وخفّف قيود الحركة في أوائل يونيو للتقليل من أعباء جميع القطاعات تقريبا بعد إغلاق دام أكثر من شهرين ونصف الشهر.

وبحسب ما أظهر تقرير حديث للبنك المركزي الأردني، انخفضت عائدات السياحة بنسبة 36.6 في المئة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بما قيمته 784 مليون دينار (نحو 1.12 مليار دولار).

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُوظّف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد، التي لا تمتلك ثروة نفطية.

وفي إطار دعم القطاع الحيوي، تم تخفيض ضريبة المبيعات على السياحة من 16 إلى 8 في المئة، وخصصت الحكومة 150 مليون دينار (212 مليون دولار) كبرامج تمويل لمساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها.

> **وجهات سياحية ومطارات خاوية من المسافرين، بسبب الإغلاقات المتواصلة وانهيار الطلب على السفر**

وتم ضخ حزمة قروض ميسرة، لتحفيز وتمكين السياحة الداخلية عبر تخفيض بعض الضرائب المباشرة، ودعم برامج السياحة الداخلية.

واشتملت الحزمة على دعم التسهيلات البنكية بقيمة 150 مليون دينار من برنامج سلف البنك المركزي المخصصة للقطاعات الاقتصادية، والبرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض، لمواجهة أزمة كورونا ولتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية في الفنادق والمنشآت السياحية.

وأقرت الحزمة تسهيلات ميسرة ومضمونة بنسبة 85 في المئة من الشركة الأردنية لضمان القروض، بمدة تصل إلى 42 شهرا، من ضمنها فترة سماح لـ12 شهرا، تتحمل الحكومة 2 في المئة من فوائد هذه القروض طيلة فترة القرض.

واشترطت الحكومة على المنشآت السياحية المستفيدة من هذا التمويل المحافظة على العمالة الأردنية لديها خلال فترة صرف التمويل، وخصصت لهذه الغاية بريدا إلكترونيا لتسهيل الحصول على القروض.

> **1.1**
> تريليون دولار خسائر عائدات السياحة الدولية عام 2020 بسبب تراجع الطلب على السفر

وجرى العمل ضمن الإجراءات على تقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل عن العام 2019 دون غرامات أو فوائد، ووفق جدول زمني وبنسب سداد متصاعدة.

وتم إقرار تخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح 5 في المئة بدلا من 10 في المئة.

وتضمنت العمل على تمكين محلات التّحف الشرقية المرخصة من الاستفادة من برامج التسهيلات الميسرة المتاحة للدليل السياحي وقيمتها 3 ملايين دينار بضمانة هيئة تنشيط السياحة وبتنفيذ بنك محلي.

وسُمح لمكاتب السياحة والسفر بجميع أنواعها استعادة كفالاتها البنكية التي تقدّر بـ30 مليون دينار وتسييلها بما يمكّن هذه المكاتب من الحصول على السيولة الضرورية.

وحرصت الحكومة على توفير مظلة إضافية لحماية العاملين في القطاع السياحي ودعم استقرارهم الوظيفي، وذلك عبر تمكين المنشآت السياحية العاملة من الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين فيها، والحفاظ على العاملين لديها من الأردنيين.

ورغم جسامة التسهيلات وحزم التحفيز ظل القطاع السياحي الأردني يسجل الخسائر تلوى الأخرى ما يزيد الضغوط أمام الحكومة في ظل شح مصادر التمويل ونقص الموارد.

ويعتمد الاقتصاد الأردني بصفة مفرطة على المساعدات الدولية، حيث بلغ إجمالي قيمة المنح والمساعدات الخارجية المتعاقد عليها والملتزم بها الأردن من قبل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لنهاية شهر نوفمبر من العام الحالي 3.73 مليار دولار.

بورصة السعودية صاحبة أفضل أداء بالشرق الأوسط في 2020

الرياض - أنهت الأسهم السعودية عام 2020 على ارتفاع في أفضل أداء وسط بورصات الشرق الأوسط في عام عصفت به الجائحة، وذلك بدعم من تعاف لأسعار النفط وقوة التدفقات، بينما كانت الأسهم المصرية الأكثر نزولا في المنطقة.

كانت أسهم الشرق الأوسط قد نزلت بما بين 13 في المئة و36 في المئة في الربع الأول من العام، إذ زادت المخاوف من ركود عالمي نتيجة انتشار كوفيد – 19 وحرب أسعار نفط بين المنتجين الكبيرين السعودية وروسيا.

لكن الأسواق عوضت بعضا من خسائرها على خلفية دعم اقتصادي من الحكومات وتعافي أسعار النفط وإحراز تقدم على صعيد تطوير لقاحات لكوفيد – 19.

وقال جنيد أنصاري القائم بأعمال رئيس إستراتيجية وأبحاث الاستثمار في كامكو إنفست "التوزيع العالمي للقاحات وعملية التطعيم في منطقة مجلس التعاون الخليجي سيعطيان المستثمرين المزيد من الثقة".

وأغلق المؤشر السعودي على انخفاض 0.8 في المئة الخميس، لكنه زاد 3.6 في المئة في 2020 ليسجل خامس مكسب سنوي له على التوالي.

وقال أنصاري "تعافي أسعار النفط الخام إلى مستوى حوالي 50 دولارا للبرميل دعم المؤشر السعودي في النصف الثاني من 2020".

وهبط سهم عملاق النفط أرامكو السعودية 0.7 في المئة على أساس سنوي، لكنه تفوق على نظرائه العالميين.

وقال جويس ماثيو محلل الأبحاث لدى المتحدة للأوراق المالية "وضع الأسواق الناشئة وإتاحة شركات بحجم وانكشافات على قطاعات مختلفة جذبا الأجانب، في حين قدم المستثمرون من الأفراد ومن المؤسسات المحلية للسوق السعودية سيولة كانت في حاجة شديدة إليها".

وهبط المؤشر القياسي المصري 0.2 في المئة، وسجل خسارة سنوية بـ22.3 في المئة.

وقالت رضوى السويفي من فاروس للأبحاث إن أداء أسهم البلاد كان الأسوأ في المنطقة بسبب المخاوف حيال إجراءات الإغلاق المرتبطة بفايروس كورونا التي طغت على أرباح جيدة لأغلب الشركات.

ونزل مؤشر دبي واحدا في المئة، لينهي العام على انخفاض عشرة في المئة، وذلك بعد أن كان قد فقد ما يصل إلى 36 في المئة في الربع الأول.

وقال ماثيو من المتحدة للأوراق المالية "عوضت أسهم دبي الخسائر المبكرة، إذ استفادت من مسألة إعادة الفتح، لكننا لم نشهد بعد التعافي الكامل لقطاعات رئيسية من الاقتصاد من مشكلات الجائحة".

وانخفض مؤشر أبوظبي 0.8 في المئة وفقد 0.6 في المئة في 2020.

وتراجع المؤشر القطري 0.9 في المئة، لكنه اقتنص زيادة 0.1 على أساس سنوي، وهي ثالث زيادة سنوية على التوالي.

وانخفضت البورصة الكويتية، التي كانت الأفضل أداء في المنطقة العام الماضي، 0.1 في المئة، مسجلة خسارة سنوية 13.3 في المئة.

ونزل المؤشر البحريني 7.5 في المئة في 2020 ليسجل أول تراجع سنوي في خمس سنوات، في حين فقد المؤشر العماني 8.1 في المئة على أساس سنوي، في رابع خسارة سنوية على التوالي:

السعودية.. هبط المؤشر 0.8 في المئة إلى 8690 نقطة.

أبوظبي.. انخفض المؤشر 0.8 في المئة إلى 5045 نقطة.

دبي.. تراجع المؤشر واحدا في المئة إلى 2492 نقطة.

قطر.. نزل المؤشر 0.9 في المئة إلى 10436 نقطة.

مصر.. خسر المؤشر 0.2 في المئة مسجلا 10845 نقطة.

البحرين.. صعد المؤشر 0.9 في المئة إلى 1490 نقطة.

سلطنة عمان.. ارتفع المؤشر 0.2 في المئة إلى 3659 نقطة.

الكويت.. فقد المؤشر 0.1 في المئة ليبلغ 6051 نقطة.

أسهم مستقرة رغم الهبوب